الفصل الثالث

القياس والارتجال

أولا – القيـــاس

يعد القياس طريقا لنمو اللغة، ووسيلة من وسائل إثرائها فيمكن عن طريقه أن تولد كلمات أو صيغ كثيرة لاستعمالها فى أغراض شتى تبعا لمقتضيات المقام.

فلكل لغة أنماط معينة ترسم طريق توليد الصيغ وارتباط الألفاظ بالمعانى وليس بمستطاع المتحدث باللغة أن يضع لفظا لكل معنى يرد على خاطره كما أنه لا يستطيع أن يستعمل صيغة لكل غرض أو تركيبا لكل حديث.

وإذا كان هذا شأن اللغات بعامة فإن لغتنا العربية بلغت الذروة فى دقتها وتناسقها ووضوح طرق استعمالها فأمام المتحدث بها منهج مرسوم يسير وفقه فى توليد الألفاظ من المواد اللغوية وقواعد ونظم موروثة فى استعمالها وتراكيبها اللغوية فليس عليه إلا أن يسمع ما يقوله العربى ويسير على منواله.

وهذا هو القياس الذى يؤدى إلى الاقتصاد فى المجهود الذى يتجنب إثقال الذاكرة بمتاع غير مفيد [1] ويحفظ للغة قواعدها وينمى ألفاظها.

تعريف القيـــاس :

القياس فى اللغة : التقدير [2].

وفى الاصطلاح – عند علمائنا القدامى – حمل مجهول على معلوم فى إثبات حكم له أو نفيه عنه لأمر جامع بينهما، أو كما يقول ابن علان : حمل غير المنقول عن العرب على المنقول عنهم إذا كان غير المنقول فى معناه فى معنى المنقول عنهم »[3].

---

(١) اللغـــة ص ٢٠٦

(٢) هو مصدر للفعل قاس بمعنى : قدر. انظر: داعى الفلاح لابن علان مخطوطة دار الكتب ص ١٦١ .

(٣) المستصفى للغزالى ٢ / ٢٨٢ ، وداعى الفلاح ص ١٦١ .

وعلى هذا فأركان القياس أربعة هى: المقيس عليه، وهو الأصل المعلوم أو المنقول عن العرب، والمقيس، وهو الفرع المجهول أو غير المنقول عن العرب، والعلة وهى الأثر الجامع بين المقيس والمقيس عليه، والحكم، وهو ما ثبت للمقيس عليه ويعطى للمقيس.

ويطلق القياس - فى اصطلاح المحدثين كما يقول فندريس - : على العملية التى بها يبتكر الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف [١].

« فليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوى صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة فى مادة أخرى سمى عمله هذا قياسا، فالقياس اللغوى هو: مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة فى التوسع اللغوى، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية »[٢].

وليس معنى هذا التقنين ألا يشذ عن القواعد شىء « فهناك صيغ تثبت أمام القياس، ومن أجل ذلك تسمى بالشاذ إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة وتسمى - أيضا - بالصيغ القوية في مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة.. وأغلب الظن أن اللغة تقضى على بعض هذه الصيغ شيئا فشيئا لتردها إلى القاعدة [٣].

وقد يكون من نتيجة العمل القياسى - فى بعض الأحيان - التقليل من عدد الصيغ الشاذة أى إضعاف النوع القوى ولكن ذلك ليس قاعدة مطردة [٤].

آراء العلماء فى القياس وأثره اللغوى

القياس فى معناه المختصر الواضح: أن نحاكى العرب فى كلامهم [٥] وقد صرحنا بأن للعرب منحى خاصا فى كلامهم سلكه كل واحد منهم، وعلى هذا الأساس بدأ اللغويون يطبقون مبادىء القياس « فإذا قال عالم كابن سلام فى مقدمة طبقات الشعراء: إن أول من وضع قياس العربية هو أبو الأسود الدؤلى فإن

---

(١) اللغة ص ٢٠٥
(٢) من أسرار اللغة ص ٩
(٣) اللغة ص ٢٠٨
(٤) المصدر السابق ص ٢١٠
(٥) اللغة والنحو ص ٢٢

ابن سلام لا يريد أكثر من أن أبا الأسود قد بدأ وضع قواعد عامة لبعض نصوص اللغة، دون أن يستنبط كلمات جديدة يضيفها إلى ألفاظ العرب» [١] .

ثم زادت مطالب الحياة بتقدم العرب، وحضارتهم، فزيد – فى اللغة – على أساس القياس، وبهذا أحكمت قواعده، وأخذت تبرز، فقرر الخليل وسيبويه أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم [٢] .

فالقياس فى اللغة يبدأ ضعيفا، ثم يكثر ويشتد بمضى الزمن فمثلا عندما أراد الناطق القديم أن يدل بكلمة على حرفة الكاتب صاغ مادة (كتب) على وزن (فعالة) وهكذا حتى كثرت الكلمات الدالة على الحرفة والتى على هذا الوزن، فأمكن للنحاة فيما بعد أن يستخرجوا لهذا الوزن معنى ووظيفة [٣] .

ومن هنا لاحظ العلماء العرب أن تصطبغ الزيادة بلون عربى لتجىء مشابهة لما سبق عن آبائهم وأجدادهم، ونشأت بذلك صيغ جديدة، وألفاظ جديدة خضعت لفكرة القياس.

وقد أخذ هذا المفهوم يتسع شيئا فشيئا، وينتصر له العلماء جيلا بعد جيل حتى قوى على يد أبى عثمان المازنى ، وكانت آراؤه أساسا قامت عليه مدرسة القياس فى القرن الرابع الهجرى ، فقد سار على نهج المازنى – وتوسع فيه – أبو على الفارسى، وتلميذه أبو الفتح عثمان بن جنى.

ومما قاله أبو عثمان المازنى «ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت أنت ظرف خالد، وحمق بشر، وكان ما قسته عربيا كالذى قست عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا، وقست عليه ما لم تسمع» [٤] وقد نقل هذا عنه ابن جنى فى خصائصه مع تغيير طفيف في العبارة [٥] .

وقال الفارسى – فيما حكاه عنه ابن جنى – : والقياس ألا يجوز إلا أن تبنى على أمثلة العرب لأن فى بنائك إياه إدخالا له فى كلام العرب، والدليل على

---

(١) طرق تنمية الألفاظ ص ١٥
(٢) المنصف ١ / ١٨٠
(٣) المدخل ص ٨٤
(٤) المنصف ١ / ١٨٠
(٥) الخصائص ١ / ٣٥٧

ذلك أنك تقول: طاب الخشكنان فترفعه وإن كان أعجميا لأن كل فاعل عربى مرفوع، فإنما تقيس على ما جاء وصح [١].

وحكى ابن جنى عنه أيضا: قال: قال أبو على - وقت القراءة عليه كتاب أبى عثمان - لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك خرجج أكرم من دخلل وضربب زيد عمرا، ومررت برجل ضربب، وكرم، ونحو ذلك، فقلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذا من كلامهم قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا قال [٢].

وقال أبو على: أخطىء فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطىء فى واحدة من القياس [٣].

ويقول ابن جنى: واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك فى قوله: كيف تبنى من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثل ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا، وقد قال بعد ذلك إن فيه نظرا صالحا [٤] وقال أيضا: وهذا باب مطرد متقاود، وقد كنت ذكرت طرفا منه فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان غير أن الطريق ما ذكرت لك فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة، إنهما قاسا اللغة، وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما» [٥].

وقد توسع العلماء فى بحث القياس - كما ذكرنا - حتى أصبحت له فروع متعددة أهمها الأقسام الأربعة التى أشار إليها الإمام الأكبر الخضر حسين فى كتابه (القياس في اللغة العربية) يقول: ترد كلمة القياس عند البحث فى معانى الألفاظ العربية وأحكامها على أربعة وجوه:

---

(١) المنصف ١/ ١٨٠، ١٨١
(٢) الخصائص ١/ ٣٥٨، ٣٥٩
(٣) المصدر السابق ٢/ ٨٨
(٤) المصدر السابق ١/ ١١٤
(٥) المصدر السابق ٢/ ٨٨

١ – حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: أعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له فى احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب والقياس بهذا المعنى واقع عن العرب أنفسهم، ويذكره النحوى تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح.

٢ – أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال ذلك اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا بوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب فى الشدة المطربة المخمرة للعقل فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر، ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية، وهذا ما ينظر إليه علماء أصول الفقه عندما يتعرضون لمسألة (هل تثبت اللغة بالقياس؟).

٣ – إلحاق اللفظ بأمثاله فى حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب، والجمع، وأصل هذا أن الكلمات الواردة فى كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق فى أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها.

٤ – إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها فى نوعها ولكن توجد بينها مشابهة من بعض الوجوه. كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث.

وهذان النوعان الأخيران بحثهما شيخ الأزهر وسمى الأول منهما بالقياس الأصلى والثانى بقياس التمثيل [١].

وهذه الأقسام كانت مثار طعن عنيف من بعض الباحثين لأنها

---

(١) القياس فى اللغة العربية ص ٢٥ – ٢٧

اتسمت بسمة فلسفية فى غالب صورها وفرضت عللا ربما لم يقصد العرب إليها [1] .

وكان القياس بهذه المعانى عرضة لنقد ابن مضاء الأندلسى الذى ثار عليه قديما ثم تبعه كثير من المحدثين.

يقول ابن مضاء فى الدعوة إلى إلغاء القياس «والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع، وإذا فعل واحد من اللغويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون ما يجهل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكم إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع، وكذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية فى العمل» [2] .

وقد ترك شيخ الأزهر القسم الأول والثانى فلم يبحث فيهما على الرغم من أنه اعترف بأن الأول واقع عن العرب، ويمكن أن يصدق ذلك – فى رأينا – على النوع الذى سماه بقياس التمثيل، ولذلك نرى أن بعض العلماء قد أنكره باعتراف الإمام نفسه [3] .

أما النوعان الثانى والثالث فلم يتعرضا لتلك النقود، بل حظيا بتأييد كثير من العلماء حتى فى المجامع اللغوية، ففى القاهرة أجاز مجمعها القياس الطبيعى المتمثل فى هذين النوعين:

١ – حين تذكر كتب اللغة المصادر ولا تذكر أفعالها أو العكس، أو حين يذكر الفعل الثلاثى ولا يذكر بابه هنا يستطيع المرء أن يلجأ إلى القياس ليستنبط مجهولا من معلوم، ومثل هذا القياس إذا أتيح لنا يكمل نقصا كبيرا فى المعاجم.

٢ – تعميم المعنى بعد أن كان خاصا قياسا على ما فعله العرب فى كلمة (الخمر) [4] .

ونتكلم – بعون الله تعالى – عن آراء العلماء فى هذين النوعين فنقول: إن

---

(١) من أسرار اللغة ص ١٥ ، ١٦ ومناهج البحث فى اللغة ص ٢٤ – ٢٦ ومدرسة الكوفة ص ٤١٢

(٢) الرد على النحاة ص ١٥٦ ، ١٥٧

(٣) القياس فى اللغة العربية ٧٤

(٤) من أسرار اللغة ص ١٦

أهم ما قيل فى ذلك من آراء يكمن فيما ذهب إليه البصريون والكوفيون، وعلى الرغم من أن المدرستين البصرية والكوفية كانتا متعاصرتين فإن كلا منهما كانت لها طريقة خاصة فى البحث، وكان لهذه الطريقة أثرها فى القياس.

وكل من المدرستين اتخذ من السماع مبدأ للقياس إلا أنهما اختلفتا فى تحديد مفهوم السماع الذى ينبنى عليه.

فالبصريون يعدون المسألة قياسية إذا وردت لها شواهد متعددة من كلام العرب، وقد «بالغوا فى التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل... فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها»[1].

ولكن الكوفيين كانوا يعتبرون المسألة قياسية، ولو ورد لها شاهد واحد من كلام العرب، وقد عولوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا وتأشبوا بالمحتضرين، ولان جفاؤهم، ومن أجل هذا كان البصريون يغتمزون الكوفيين، فيقول الرياشى البصرى: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز[2].

وقد اختلف المحدثون في تقدير كل من الرأيين، فعلى حين يمتدح فريق منهم رأى البصريين يعيبه فريق آخر، وكذلك تختلف نظرتهم إلى رأى الكوفيين.

أما رأى البصريين فقد امتدحه الشيخ محمد الطنطاوى، وقد ذكرت نص كلامه فيما مضى.

وهو يرى أن البصريين كانوا يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وقد تشددوا فى رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته.

أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع فى كثير من

---

(١) نشأة النحو ص ١٠٢

(٢) حرشة الضباب: صائدوها. الكواميخ: أنواع من الأدم. الشواريز: جمع شيراز وهو اللبن الثخين وتوفى الرياشى سنة ٢٥٧ هـ وانظر الفهرست ص ٨٦

مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب، ولذلك تساهلوا فى رواياتهم فنقلوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

وقد ميز رأى البصريين بما يأتى:

١ – البصريون احتاطوا فى أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها، بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم، ولذا يقول السيوطى: اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ.

٢ – أنهم لا يعولون على القياس النظرى عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جدا، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه، إذ لا ريب أن السماع فى اللغة ركن أول لأنها ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراسة، والتشدد فى القياس الذى يؤذن بصحة نظائره حكم لازم وإلغاء القياس النظرى فى اللغة مستقيم مع الواقع (١).

وقد ترتب على إصاخة الكوفيين إلى كل مسموع، وقياسهم عليه أن عثرت بهم عجلة الرأى، وقد يتساهلون – مع هذا – فى التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله، كاستشهادهم على جواز دخول اللام فى خبر لكن بقول المجهول:

... ... **ولكننى من حبها لعميد**(٢)

وقد نصوا على أن ذلك أفسد النحو (٣).

ورأى الأستاذ الطنطاوى هو الذى أرجحه وأميل إليه، ذلك أن البصريين بتحريهم وطلبهم تحقق الكثرة لجعل المسألة قياسية أوضحوا لنا مبلغ تمسكهم بعدم إقرار قاعدة ما حتى يطلعوا بثقة ودقة على ما يؤيدها من كلام العرب، وهذا هو السماع بمعناه الحق، فهم لم يتسرعوا فى إصدار أحكامهم لمجرد مثال رأوه أو كلمة صادفتهم فيصدروا على العرب حكما لا يعرف الدقة.

---

(١) نشأة النحو ص ١٣٠ – ١٣٢

(٢) من شواهد الزمخشرى فى المفصل والرضى فى شرح الكافية وانظر خزانة الأدب للبغدادى الشاهد ٨٦٥ والمغنى لابن هشام فى مبحث لكن.

(٣) نشأة النحو ص ١١١

أما الكوفيون فلم يكونوا نصيين – كما ادعى أصحاب الرأى الثانى – إذ الشاهد الواحد لا يكفى لتأكيد ظاهرة لغوية، وقد يكون مصنوعا أو مجهول القائل، ومعرفة الأحوال التى نشأ فيها النص وقائله ودعمه بما يؤيده من النظائر أمور مهمة لتأكيد صحة الورود عن العرب.

ويؤيد لك اعتماد الرأى الأول على السماع قول ابن جنى:

« واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة »(١).

وقد استنبط علماء اللغة القواعد من كل التراث الذى وصل إليه اللغويون جمعا ورواية عن قبائل كثيرة، وعدوا ما خالف قوانينهم التى وضعوها شاذا أو مؤولاً، وهذا النظام شرحه ابن جنى حين قال: « إن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لابد من تقبله كهيئته لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه نحو حجر ودار، وما تقدم، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة فى علمه على الناس فقننوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المعنى عن المذهب الحزن البعيد، وعلى ذلك قدم الناس فى أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أتلوه ما لابد له من السماع والروايات »(٢).

« فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار، والإيجاز ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لابد من إيراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته إذ لم يجدوا منها بدا ولا عنها منصرفا، ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به، ونبهنا عليه كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأوضاعه حاذون، فهذا مذهب العلماء بلغة العرب، وما ينبغى أن يعمل عليه، ويؤخذ به »(٣).

---

(١) الخصائص ١/١٢٥، ١٢٦ (٢) المصدر السابق ١/٣٠٣، ٣٠٤

(٣) المصدر السابق ٢/٤٣

وقد عد بعض المحدثين الاستنباط من اللهجات المتعددة خلطا [١] وخطأ[٢] وقرر الدكتور تمام أن نحاة العرب وقعوا فى مخالفة منهجية أخرى حينما « تتبعوا مراحل اللغة العربية المتعاقبة فى فترة من مائة وخمسين سنة قبل الإسلام إلى ما يسمونه بعصور الاحتجاج، أى ما يشمل ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب، وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على كل حال، بل لابد أنها تطورت » [٣] ويوافقه على ذلك الدكتور عبد الرحمن أيوب ففى نظره « كان علماء اللغة الأقدمون يخلطون بين الحقائق التاريخية، والحقائق الوصفية، ويعللون بهذه لتلك، أو يقيسون لغة عصر متأخر على الوقائع اللغوية لعصر متقدم، ومثال ذلك تعليل علماء النحو العرب إعراب كلمة بطريقة ما بأن أصل الجملة هو كذا وكذا، أو إعرابك أنت جملة مصرية محكما فى ذلك ما تعرف من قواعد العربية الفصحى » [٤] وعندهم أن دراسة القدماء للغة دراسة معيارية « تخضع الصواب والخطأ فى استعمالها لا لمقياس اجتماعى، بل لمجموعة من القواعد تفرض فرضا، ويعد كل ما لا تنطبق عليه إما شاذا أو خطأ ينبغى ألا يدخل فى دائرة الاستعمال العام » [٥] « والقواعد المعيارية نماذج يقيس عليها المتكلم، ويحكم عليه بالخطأ إذا خرج عنها » [٦] .

ويرى هؤلاء المحدثون أن الدراسة الوصفية التى تقوم على الملاحظة والاستقراء، واستنتاج قواعد تعتبر تعبيرات عن الوظائف التى تؤديها الوحدات اللغوية سواء كانت هذه الوحدات صوتية أم صرفية أم معجمية هى الدراسة الجديرة بالاتباع فالدراسة الحديثة للغة تبدأ باتخاذ حديث متكلم من أبناء اللغة، وتسجيل كلماته من قصص أو أمثال أو جمل مختارة، ثم وصف هذه المادة المسجلة مع مطالبة المتكلم بالإعادة حين إجراء الوصف ضمانا للدقة فى العمل فيكون مثله مثل من يقوم بتشريح الجسم الإنسانى [٧] « والاستقراء أفضل من القياس لكونه منهجا علميا صحيحا إذا اتبعه الباحث وصل إلى نتائج

---

(١) من أسرار اللغة ص ٣٢
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٥
(٣) المصدر السابق ص ٢٤ ، ٢٥
(٤) أصوات اللغة ص ١١
(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٨
(٦) أصوات اللغة ص ١٣
(٧) المصدر السابق ص ٢٤

وقواعد مستمدة من الحقائق اللغوية [١] والقدامى لم يتبعوا ذلك كما «لم يفطنوا إلى العلاقة بين العربية وأخواتها الساميات [٢] والدراسة الحديثة تعتمد على المقارنة اعتمادا كبيرا، والمحدثون يدرسون اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية متطورة فقد اهتدوا إلى أن كل كلمة فى اللغة يمكن أن يدرسها النحوى من نواح ثلاث:

١ – من ناحية الأصوات التى تتألف منها الكلمة سواء كانت اسما أم فعلا أم حرفا، وفيها نعرف طبيعة الحروف، وما يحدث من أثر اجتماعها في الكلمة من تغيرات... إلخ وهذا ما يسمونه Phonetics (أى علم الأصوات).

٢ – ناحية صيغة الكلمة، وما طرأ عليها فى حالاتها المختلفة من تأنيث وجمع، وتثنية وإعراب، وتصغير ونسب، وغير ذلك من الصيغ التى تختلف بتغيير بنيتها، أو إلصاق زوائد بها، وهذا ما يسمونه Morphology (أى علم الصيغ).

٣ – ناحية التركيب Syntax بمعنى أنه إذا انتهى من الكلام على صيغة المفرد انتقل إلى تآلف الكلمة مع الكلمة، والجملة مع الجملة، فنظر إلى وظيفة الكلمة فى التركيب، وارتباط التركيب بالتركيب [٣].

ويدعو المحدثون – كذلك – إلى دراسة اللغة النموذجية فقط، وترك اللهجات المحلية لدراسة خاصة، ويعيبون على القدماء عدم أخذهم بهذا المبدأ[٤] على حين يثبت أحدهم نقيض ذلك، وهو أن اللغويين الأقدمين لم يعرضوا للهجات العربية القديمة فى العصور المختلفة عرضا مفصلا لأنهم شغلوا عن ذلك باللغة الأدبية الفصحى التى نزل بها القرآن، وصيغت بها الآثار الأدبية فى الجاهلية، وصدر الإسلام، وهم لشعورهم بعدم توفرهم على دراسة هذا الموضوع دراسة عميقة كانوا يتخلصون من اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعا

---

(١) المدخل ص ٧٢، ٧٣ (٢) المصدر السابق ص ٧٢، ٧٣

(٣) المصدر السابق ص ٨٠، ٨١

(٤) من أسرار اللغة ص ٢٢، ورأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية.

فى جواز الاحتجاج بها كابن جنى الذى عقد بابا خاصا سماه (اختلاف اللغات وكلها حجة) [1].

ويبدو لنا أن دراسة القدماء للغة والنحو كانت دراسة ناجحة إلى حد بعيد، وهم لم يكونوا معياريين فقط، بل كانوا وصفيين أيضا لأن دراستهم قامت - باعتراف المحدثين - على ملاحظة المادة اللغوية التى جمعها الرواة، واستنباط القواعد منها، وكان العرب - على امتداد عصر الاحتجاج - ينطقون لغة واحدة لا تختلف ألفاظها أو قواعدها أو طريقة أدائها، إذ كانوا يتوارثون الفصاحة فى عزلة عن الاختلاط بغيرهم من الأجانب، فلا يعد فيهم متقدم أو متأخر، ولا يقال: إن تطورا ذا بال قد حدث فى انتقالها من السلف إلى الخلف فى هذه الحقبة من التاريخ، ولذا فإنه بعد أن تغيرت الظروف المكانية والزمانية، وحدث تطور لغوى ملحوظ باختلاط العرب بغيرهم انتهى عصر الاحتجاج، وإننا نجد بعد ستة عشر قرنا مرت على لغة العرب - فى بيئتنا الأزهرية، والمثقفين بالعربية فى كل مكان - من تجرى على لسانه العربية، كما كانت فى عصورها الأولى، فلا أقل من أن اللغة فى عصر الاحتجاج كانت تجرى على ألسنة المتكلمين بها دون خلاف يذكر.

وإذا كان المحدثون قد أتوا بنظام جديد لدرس اللغة، فإن النظرة اليسيرة تؤكد لنا أنهم لم يزيدوا عما ذكره القدماء شيئا سوى التنسيق والتنميق، أما حقيقة البحث وجوهره فهو قديم متأصل فى القدم، مأخوذ عن أربابه من عباقرة اللغويين السابقين، ولسنا نقول: إن النحاة جميعا كانوا يحتذون اللغة النموذجية، بل إننا نستطيع - فى ثبات وعزم - أن نؤكد أن من مذاهبهم ما احتذاها، وتبعها، وكان قياسه على الكثير والغالب والفصيح لا على القليل من اللهجات، فهم قد تتبعوا لغة قريش التى «ارتفعت - كما يقول ابن جنى - فى الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء» [2].

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ص ٥١ ، ٥٢ ونرى أن القدماء لم يسووا بينها فما كان منها كثيرا قاسوا عليه، وما كان قليلا لا يقاس عليه، ولا يستعمل إلا عند الضرورة واقرأ كلام ابن جنى فى الباب المشار إليه.

(٢) الخصائص ٢/ ١١

وقد نقلنا عن بعض المحدثين ما يثبت أن بالغ هم القدماء كان باللغة الأدبية المثالية.

أما وجود الشواذ فهو أمر لا يمكن تجنبه لأن قوانين اللغة ليست منطقية بل هى نتاج اجتماعى ولابد فيه من وجود ما يخرج على الظاهرة العامة «فكل نظام صرفى فيه مواضع نقص لا تخلو منها أية لغة ولو كانت من أشد اللغات تثقيفا، ففى كل قاعدة من قواعدها شواذ (لا يسوغها) منطق.. ولكن يسود التغيرات الصرفية اتجاهان عامان: الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التى أصبحت شاذة، والآخر مبعثه الحاجة إلى التغيير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة وإقصاء العناصر الصرفية الشاذة يكون بردها إلى القاعدة أى أن الحاجة إلى التوحيد تقنع بطريقة القياس» (١).

وهم - بهذا المجهود الجبار - شقوا طريقا لغويا كان وعر المسلك وذللوه «فاللغة التى نتعلمها فى المدرسة ندين بها إلى المجهود المزدوج الذى قام به الأدباء والنحاة فهم الذين ابتكروا لنا هذه الأداة الجميلة وسهروا عليها بحدب شديد، عاملين على ألا يعلوها الصدأ فيغير معالمها، وقد يبدو لنا أن تطهير اللغة الذى دام قرونا عديدة عمل جدلى رخيص مغرق فى الادعاء والتظاهر، ولكن الفوائد التى نجنيها من هذا العمل تحملنا على الاعتراف بالجميل لمن قاموا به (٢).

ويقول الدكتور السامرائى: «إن جهود الأقدمين من النحاة شىء عظيم فقد استطاعوا أن ينتقلوا بهذا العلم من ضوابط يسيرة يقيم بها المعربون ألسنتهم بعد أن ضاعت السليقة العربية إلى علم دقيق معقد متطور يدرس لذاته» (٣).

* * *

(١) اللغة ص ٢٠٤، ٢٠٥ (٢) المصدر السابق ص ٣٤٢

(٣) التطور اللغوى التاريخى ص ٧٥

أقسام الظواهر اللغوية

عقد ابن جنى لذلك بابين فى خصائصه أحدهما بعنوان (باب القول على الاطراد والشذوذ) [١] والثانى بعنوان (باب فى تعارض السماع والقياس) [٢] وقد بين فيهما أن الكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب [٣] :

١ – مطرد فى القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

٢ – مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال، وذلك نحو الماضى من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل، هذا هو القياس، والأكثر فى السماع باقل، والأول مسموع أيضا، قال أبو دواد لابنه دواد: يا بنى ما أعاشك بعدى؟ فقال داود:

أعاشنى بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وأنسل [٤]

وقد حكى – أيضا – أبو زيد: مكان مبقل.

٣ – مطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس نحو قولهم: أخوص الرمث [٥] واستصوبت الأمر ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة [٦] واستنوق الجمل واستتيست الشاة، وقول زهير:

هنالك إن يستخولوا المال يخولوا [٧]

ومنه: استفيل الجمل، قال أبو النجم:

يدير عينى مصعب مستقبل [٨]

---

(١) الخصائص ١/٩٦ – ١٠٠ (٢) المصدر السابق ص ١١٧ – ١٣٣

(٣) هذه الأقسام تبع فيها أستاذه أبا على الفارسى ونقلها عنه مع التفصيل والتعليل القوى للشاذ الذى انفرد به عن أستاذه. انظر: لأبى على: المسائل العسكرية. الباب الرابع (باب ما كان شاذا فى كلامهم) والاغفال ص ٦٨ وما بعدها.

(٤) حوذان: اسم نبت، وأنسل.. بفتح الهمزة. ومعناه: أسمن حتى يسقط الشعر، ويروى بضمها ومعناه تنسل إبلى وغنمى. انظر اللسان (نسل) و (بقل).

(٥) الرمث: شجر ترعاه الإبل وإخواصه: أن يبدو به ورق ناعم كأنه خوصة.

(٦) أغيلت المرأة ولدها: إذا أرضعته وهى حامل.

(٧) استخوال المال: أن يسأل ناقة عارية للبنها وأوبارها أو فرسا للغزو عليها، وإخواله: إعطاؤه. (٨) المصعب: الذى لم يذلل.

٤ – شاذ فى القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون، ومسك مدووف [١] وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معوود من مرضه [٢].

فإذا فشا الشيء فى الاستعمال، وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش فى الاستعمال قوى فى القياس وأما ضعف الشيء فى القياس، وقلته فى الاستعمال فمرذول مطرح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل [٣] فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه. ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية [٤].

واعلم أن الشيء إذا اطرد فى الاستعمال، وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول فى استقام: استقوم ولا فى استساغ استسوغ ولا فى استباع: استبيع ولا فى أعاد: أعود لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم: أخوص الرمث [٥].

فإن كان الشيء شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله، فمن ذلك امتناعك من وذر، وودع، لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما، فأما قول أبى الأسود:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غـــاله فـي الحب حتى ودعـــه

فشاذ. وكذا قراءة بعضهم ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ومن ذلك استعمال أن بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم هو قليل شاذ فى الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا فى القياس، ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان؟ هذا كلامها، قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن نقول: أقائم أخواك أم قاعدهما؟[٦] إلا أن

---

(١) مخلوط أو مبلول.
(٢) الخصائص ١/٩٧ – ٩٩
(٣) المصدر السابق ص ١/١٢٦
(٤) المصدر السابق ص ١/٩٩
(٥) المصدر السابق ص ١/٩٩، ١١٧
(٦) لأن الوصف يستغنى بالظاهر والضمير المنفصل دون المستتر، ويرى ابن هشام أنه =

العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير [1] والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى [2] .

وعدم جواز استعمال ما تحامته العرب مبنى على أنها استغنت عنه بغيره فقد استغنوا عن: وذر وودع – وإن كان مسوغا قياسا – بترك [3] واستغنوا – أيضا – عن استعمال (أن) بعد (كاد) بعدم استعمالها فيقولون: كاد زيد يقوم، وكاد زيد أن يقوم [4] واستغنوا عن قولهم: أقائم أخواك أم قاعدهما؟ بقولهم أقائم أخواك أم قاعدان؟ [5] .

واستعمال ما رفضته العرب – لاستغنائها بغيره – جار فى حكم العربية مجرى اجتماع الضدين علي المحل الواحد فى حكم النظر وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان فى اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحل الواحد، فكما لا يجوز اجتماعهما عليه فكذلك لا ينبغى أن يستعمل هذان، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه كما يحتمل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله [6] ولكن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع مما استغنت فيه العرب بغيره كما فى قول أبى الأسود السابق [7] .

أما ما لم تنطق به العرب مما يجرى على القياس ولم تستغن عنه بغيره فلك أن تستعمله جريا على أمثاله، فأنت تقول: وزن ووعد وإن لم تسمعهما قياسا على نظائرهما من وثب ووقف ووكل ونحوها، وكذلك لو احتجت إلى تكسير دمثر قياسا على: سبطر وسباطر، وكذلك قولهم: إن كان الماضى على (فعل)

= استغنى هنا بالمستتر على خلاف القياس لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل، ويرى غيره أن (أم) منقطعة و (قاعدان) خبر لمبتدأ محذوف. أى أم هما قاعدان. انظر الصبان على الأشمونى ١ / ١٩٠ ، ١٩١

(١) يريد الضمير المستتر فى (قاعدان) فإنه من المتصل.

(٢) الخصائص ١ / ٩٩ ، ١٠٠ وانظر أيضا ١٢٤ – ١٢٦

(٣) المصدر السابق ص ١ / ٢٦٦ – ٣٩١ (٤) المصدر السابق ١ / ٣٩١

(٥) المصدر السابق ١ / ١٠٠ فأما امتناعهم من استعمال أفعال الويح والويل والويس والويب فليس للاستغناء بل لأن القياس نفاه، ومنع منه، وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد وعينه كباع فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين. انظر: الخصائص ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣

(٦) المصدر السابق ١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ (٧) المصدر السابق ١ / ٣٩٦

بضم العين فالمضارع منه على يفعل، فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فعل لقلت فى مضارعه يفعل وإن لم تسمع ذلك كان يسمع سامع: ضؤل ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه: يضؤل وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه، لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات، وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجموع والتكابير، والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضى كذا وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا، ولا قالوا: إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك، فيوردوه لفظا منصوصا معينا لا مقيسا ولا مستنبطا كغيره من اللغة التى لا تؤخذ قياسا ولا تنبيها [1].

ومعنى ذلك أن شيئين اتفق عليهما وهما: المطرد قياسا واستعمالا والشاذ فيهما، وأما الآخران فيقتصر فيهما على الوارد عن العرب والمسموع فالقسم الثالث يقتصر علي المسموع منه، والقسم الثانى يترك منه ما تركه العرب، ويقاس الباقى، وقد أوضح ذلك الإمام محمد الخضر حسين [2].

ورأى ابن جنى هذا قد تعرض لنقود بعض المحدثين.

فالدكتور تمام حسان يرى أن سلوك ابن جنى فى هذه الأقسام سلوك منطقى يجرى فى ظل منطق أرسطو [3] ويوضح وجهة نظره بقوله: «فالقسم الثانى من الأقسام الأربعة وهو المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال لا يبدو أنه استعمل فى كلام العرب إذ إن الأمثلة التى أوردها ابن جنى على هذا القسم تنحصر فى بيت وقراءة ومثال، فالبيت لا يبعد أن يكون مصنوعا، وليست الصناعة نادرة فى شواهد النحو واللغة، وحتى على فرض صحة البيت لا أجد مانعا عروضيا ولا معنويا يمنع الدال من التشديد، وأما القراءة فيسميها هو بنفسه شاذة، وأنا أتحرج من الطعن فيها، ولكن يكفى ألا يذكرها ابن الجزرى فى الكلام عن سورة

(١) الخصائص ٢ / ٤١ ، ٤٢ (٢) القياس فى اللغة العربية ص ٧١ ، ٧٢
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٨ ، ٣٩

الضحى [1] وأن القراءات كلها فيما عداها مجمعة على تشديد الدال على نحو ما اقترحنا فى قراءة البيت وأما المثال: أقائم أخواك أم قاعدان فحجته لغة مشهورة ورد عليها (وأسروا النجوى الذين ظلموا) ويكون الفاعل هنا مستترا والألف علامة الاثنين، والنون للرفع والتقدير: أم قاعدان هما؟ أو يكون التقدير: أم هما قاعدان، والألف فاعل ولا شذوذ عن القياس، فإذا صح ذلك فيما جاء به من شواهد كان الكلام عن القياس هنا كلاما لا يعضده شاهد واحد من شواهد اللغة، ومن هنا نستطيع أن ندرك خطر فرض المعايير على دراسة اللغة.

أما كلامه على القسم الثالث، وهو المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس فلست أدرى كيف يرضاه اللغويون؟ فالقياس يقصد به دائما أن يكون جاريا علي الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفا للاستعمال المطرد فلست أدرك مبناه ولا وجهه وإن كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه فى دفاعهم.

والرابع في القسمة لا يرضاه الاستعمال اللغوى، ولا القياس، ولكن القسمة المنطقية التى تجرى فى ظل منطق أرسطو جعلت ابن جنى يورده ويحتج له بما حكاه البغداديون، ولكن لا يعين واحدا منهم ولا شاهدا لهم، أفبعد هذا يدعى أن القياس وسيلة منهجية فى دراسة اللغة [2].

والمتأمل لما وجهه الدكتور تمام يرى أنه يرغب فى إلغاء ما عدا القسم الأول من أقسام القياس الأربعة التى ذكرها ابن جنى، ويؤكد أن ذكرها فرض لمعايير المنطق على اللغة ويبدو لنا أن تكلفه لتخريج الأمثلة لا يؤدى بنا إلى إلغاء القسم الثانى لما يأتى:

١ – لأنه مبنى على الاحتمال والظن لا على سبيل القطع واليقين فهو يقول: البيت لا يعدو أن يكون مصنوعا، ويقول عن القراءة: أنا أتحرج من الطعن فيها، وبعد تخريج الأمثلة على رأيه يقول: فإذا صح ذلك فيما جاء به من شواهد كان الكلام عن القياس كلاما لا يعضده شاهد واحد.

وهذا الأسلوب الذى اتبعه فى إبداء رأيه لا يكفى لإزالة القسم من أساسه.

---

(١) النشر ١ / ٤٠١ (٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٧ – ٣٩

٢ – قوله بأن البيت مصنوع لا يؤيده دلائل من الواقع ولا من التاريخ.

٣ – كون القراءة لم يشر إليها ابن الجزرى لا يدل على نفيها فليس كل ما لم يذكره يعد ضعيف السند، وقد نقلها ابن جنى فى المحتسب عن ثقات الرواة ممن جمع القراءات الشاذة كابن مجاهد وغيره وهى منسوبة إلى النبى – ﷺ – وعروة وابن الزبير [١].

٤ – هناك شواهد أخرى تحمل ما شذ استعمالا لا قياسا فوثقت روايتها، فقد روى ابن جنى قول تأبط شرا:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وإذا كان هذا البيت قد روى برواية أخرى هى (ولم أك آيبا) كما ذهب إليه المرزوقى – فإن الرواية – كما ذكرها ابن جنى – حقيقة بالقبول دون ما عداها، ومثله ما أنشده أبو على من قوله:

أكثرت فى العذل ملحا دائما لا تكثرن إنى عسيت صائما

ومنه المثل: عسى الغوير أبؤسا [٢].

ففى تلك الشواهد جعل خبر كاد وعسى اسما صريحا، وهذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على تركه.

٥ – والدكتور تمام – بهذا – يهدم أساسا من أهم أسس النمو اللغوى، فمعنى كلامه أن كل ما يوافق القياس ولم يجر به الاستعمال لا يجوز لنا أن نقيس عليه مع أن غيره من المحدثين قد أجازوا جميعا القياس عليه، بل استدلوا بورود هذه الأمثلة التى ذكرها ابن جنى على أنه يجوز لنا القياس على مثلها ما دامت موافقة للقياس فى أمثلة كثيرة غيرها [٣].

وأما القسم الثالث فلا تناقض بين الاطراد والشذوذ فالجهة مختلفة، والمعنى – كذلك – مختلف، فالمقصود بالاطراد فى هذا القسم أن الأمثلة المذكورة كاستحوذ وأمثاله تأكد سماعها عن العرب، والشذوذ هو خروجها على القواعد

---

(١) المحتسب ٢ / ٣٦٤ (٢) الخصائص ١ / ٩٨

(٣) من أسرار اللغة ص ١٤ – ١٦

المؤكدة بالأمثلة الكثيرة كاستقام ونحوه، فمثل استحوذ مطرد بمعنى: جاء عن العرب حقا ولكن لقلة أمثلته عد شاذا لا يقاس عليه، فلا تناقض.

وأما أن القسم الرابع لا يرضاه الاستعمال اللغوى فهذا أمر مسلم به، والقسمة المنطقية حتما تقتضيه، ولكننا لا نرى بأسا من ذكره فى الأقسام تنبيها للناطقين واللغويين على أنه لا يجوز استعمال غير ما ورد فى اللغة وسمع عن العرب فلا معنى – إذا – لأن يدعى الدكتور تمام أن القياس ليس وسيلة منهجية فى دراسة اللغة، إذ إن هذه الأقسام كانت بحثا علميا ودراسة واقعية أوضحت الظواهر اللغوية ومهدتها للبحث والاستعمال على أسس منهجية سليمة.

ويرى الأستاذ عباس حسن أن رأى ابن جنى فى هذه الأقسام فيه غموض وتناقض.

١ – فالغموض حصره فى أمرين: أحدهما هو القلة والكثرة وغموض مفهومها عند ابن جنى – كغيره من القدامى – والآخر هو منعه القياس على المطرد قياسا لا استعمالا، ونورد كلامه بنصه لتقرير دعواه ثم نناقشها.

(أ) ابن جنى اعتمد فى الاطراد والقياس على الشيوع والكثرة من غير أن يبين مداهما ولا حدودهما، فصادفتنا وجها لوجه تلك المشكلة المعقدة التى أشرنا إليها فيما سبق، ولقد سرد أمثلة للمطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس هى (أخوص – استصوب – استحوذ – أغيل – استنوق – استتيس) وقطع بعدم القياس عليها، ومعنى ذلك أن ورود ستة نظائر لا يكفى للمحاكاة، وأنها قلة لا تبيح القياس، فما الكثرة التى تبيحه إذا؟ على أنه حين سرد الستة ترك كثيرا غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس، ومما تركه: أروح اللحم – أحوز الإبل – أعور الفارس – أحوش عليه الصيد – أعوض بالخصم – أفوق بالسهم – أشوكت النخلة – أحول الغلام – أطولت (أطلت) – أعول الرجل – أقولتنى ما لم أقل – أغيمت السماء – أعوه القوم – (أصابت ماشيتهم عاهة) – أحوجنى الأمر.. هذا على ما ذكره يبلغ واحدا وعشرين عدا أمثلة كثيرة متفرقة فى بطون المعاجم فهلا يكفى ذلك القدر للقياس عليه؟[1].

---

(١) اللغة والنحو ص ٥١ ، ٥٢ بتصرف.

(ب) منع ابن جنى القياس على المطرد قياسا لا استعمالا، كماضى يذر ويدع وباقل مع أن العرب - كما سبق - قد نطقت بكل من الفعلين الماضيين وبكلمة مبقل فما الحكم لو لم تنطق؟ وبعبارة أجلى: أيجوز لنا أن نصوغ ماضى هذين الفعلين كنظائرهما فنقول: وذر وودع، وأن نجيء باسم الفاعل من أبقل على وزن مبقل ولو لم نسمع ذلك من العرب الخلص؟ إن جاز ذلك كان القياس عينه، وإن لم يجز أشكل الأمر بسبب منع كلمة أن تصاغ على وزان نظائرها الكثيرة، وشيء آخر هو أن بعض القراء قرأ الآية الكريمة ﴿**ما ودّعك ربّك وما قَلَىٰ**﴾ - بفتح دال ودع - أفيكون شاذا فى الاستعمال مع قراءة القرآن به؟ وهل يقبل ما يقال: إن القرآن قد يأتى بالشاذ استعمالا لكنه مطرد قياسا؟ إذ كيف يتفق القول أن يكون القرآن أسمى لغة عربية مع اشتماله على الشاذ استعمالا، فأين غير الشاذ فى الاستعمال إذا؟ (١).

٢ - وأما التناقض فحيث يقول - فيما سبق - إن الشاذ فى القياس والاستعمال معا لا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه ويضرب لذلك مثالا بتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون، ومسك مدووف مع أن هذا التتميم لغة تميم تجعله فى الواوى العين وفى اليائى كذلك فهى تقول: رجل مديون كما تقول: ثوب مصوون (٢).

وقد قرر ابن جنى وغيره أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطىء، فكلامه هنا مناقض لما سبق أن قرره هو وسواه (٣).

ويشرح الأستاذ عباس حسن رأيه فى الأقسام الأربعة تفصيلا فيقرر أن النوعين المطرد قياسا واستعمالا والشاذ فيهما لا يخالف رأيه ما قال ابن جنى فيهما، ولكنه يخالفه فى النوعين الأخيرين.

١ - فالنوع المطرد قياسا لا استعمالا يذهب فيه مذهب أشباهه، ويرده إليها متابعة لرأى اللغويين السالف سواء كان العرب قد سبقوا للرد أو لم يسبقوا فنقول: أبقلت الأرض فهى مبقل ومبقلة، وودعت اللص للشرطى ووذرته،

---

(١) المصدر السابق ص ٥٢ - ٥٤ بتصرف. (٢) تاج العروس (دان) و (صان).
(٣) اللغة والنحو ص ٥٤

لا نسأل أقالت العرب ذلك أم لم يقولوا ما دام النمط العربى الغالب يقضى بأن اسم الفاعل من غير الثلاثى على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ونزيد فى آخره التاء للتأنيث ما دامت هذه التاء تزاد آخر المشتقات، إلا ما استثنى منها، وليس من المستثنيات مبقل وأمثالها، ونأتى بالماضى للفعلين يدع ويذر جريا على نظائرهما فى النمط العربى أيضا – كما يشير بعض الأئمة – .

على أنه لا مانع فى هذا النوع من استعمال اللفظ المسموع ذاته – لاتساع اللغة – بشرط أن يكون هذا المسموع عن العرب المخالف للقياس لفظا كاملا تنصب المخالفة فيه على صيغة الكلمة وتكوينها المادى الكامل (أى على متنها وبنيتها) فلا تكون المخالفة عرضية مقصورة على حركات الحروف وضبطها من الوجهة الإعرابية أو على حذف حرف أو زيادته فى الإعراب فإن محاكاة هذه المخالفة العرضية وحدها مع جوازها ضارة غاية الضرر اليوم كما أسلفنا إذ تبعث على الفوضى والاضطراب والاختلاف فى بناء هيكل الكلمة وفى ضبط حروفها، وفهم المراد منها ومن الجملة، وهذا مصدر بلاء عظيم فى التعبير يجب الفرار منه، فإذا رأينا جمع مؤنث سالما منصوبا بالفتحة أو اسما من الأسماء الخمسة مرفوعا بالألف أو خبرا لإن منصوبا أو مفعولا مرفوعا ... و ... و ... إلخ وجب ألا نتردد فى نبذه، وعدم التفكير فى محاكاته كيلا نفتح باب البلبلة الذى نسعى فى عصرنا لسده [1] .

٢ – وأما النوع المطرد فى الاستعمال دون القياس فلا مانع من اتخاذه مقيسا ترد إليه نظائره ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلى، فإذا أردنا أن نصوغ استفعل من باع فلنا أن نقول: استباع (تطبيقا للمقيس عليه الأصلى) ولنا أن نقول: (استبيع) كاستحوذ واستصوب كما يجرى اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم (تطبيقا على المطرد فى الاستعمال دون القياس) ومثل هذا استفعل من دان فنقول: (استدان أو استدين وهكذا) [2] .

---

(١) اللغة والنحو ص ٥٥ – ٥٧ (٢) المصدر السابق ص ٥٧ ، ٥٨

ونحن نخالف الأستاذ عباس حسن فيما ذهب إليه:

١ – نخالفه فى ادعائه أن الغموض يحوط الاطراد والقياس عند ابن جنى لغموض مفهوم الكثرة عنده، ذلك أن الأمثلة التى أوردها ابن جنى للمطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس وهى ستة والأمثلة الأخرى التى أوردها الأستاذ حتى بلغ العدد واحدا وعشرين عدا أمثلة متفرقة فى بطون المعاجم – على حد تعبيره – هذه الأمثلة جميعها – فيما أرى – لا تستدعى جواز القياس عليها – كما ادعى الأستاذ – ذلك أنها وإن كثرت – فى نظره – فإن الشواهد المعلة المقابلة لها والتى بنيت عليها قاعدة الإعلال فى استقام واستفاد ونحوهما لا تدخل تحت حصر، وهى أمثلة تعد بالمئات بل الآلاف، وأعتقد أن الواحد والعشرين وما يمكن أن يضاف إليها بالبحث فى المعاجم تعتبر قلة قليلة بالنسبة لما سبق، فلا يجوز القياس عليها، فليس مفهوم الكثرة غامضا هنا، لأننى ذكرت فيما مضى أن اعتبار القلة والكثرة مسألة نسبية، فقد يعتبر الشىء كثيرا بالنسبة لشىء آخر، وقليلا بالنسبة لشىء ثالث.

وأيضا فلو أخذنا برأيه فى القياس على الأمثلة المذكورة لأدى ذلك إلى التلاعب فى أصول اللغة، ويمكن أن نعتبر جانبا من كلامه دليلا لنا فى هذا الموضوع، فقد منع فى بعض الأمثلة المسموعة المخالفة للقياس أن تستعمل إذا كانت المخالفة تتصل بحركات الحروف وضبطها من الوجهة الإعرابية، وقال: إن استعمالها يعتبر مصدر بلاء عظيم فى التعبير يجب الفرار منه كى لا نفتح باب البلبلة الذى نسعى فى عصرنا لسده، فكيف يسمح بالقياس على استحوذ ونحوه مع أنه يفتح بابا آخر للبلبلة؟.

٢ – كذلك نخالفه فى المطرد قياسا الشاذ استعمالا، فابن جنى يمنع القياس عليه، إذا كانت العرب قد تحامته للاستغناء عنه بغيره، ويجيز القياس فى الباقى، وهذا رأى دقيق فالاستغناء عادة عربية [١] وهو أدل على حكمة العرب فوضع كلمتين لمعنى واحد من واضع واحد عبث ينأى عنه الواضع الحكيم، فلما

---

(١) اللهجات العربية د. نجا ص ٥٧

استعملت العرب نظائر لما تركته كترك بدلا من ودع ووذر، والفعل المضارع مكان الاسم فى خبر كاد وعسى ونحوهما ولم تقرنه بأن كان هذا إيذانا صريحا منها بعدم استعمالها لما استغنت عنه، وقد قرر الإمام محمد الخضر حسين أن كثرة استعمال مثل ويح وويل ونعم ويذر فى موارد كلام العرب دون أن يتصرفوا فيه دليل على قصدهم لإبقائها على هيئتها، فمن تصرف فيها فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه، والناطق بما يقصدون إلى إهماله ناسج على غير منوالهم، وناطق بغير لهجتهم [1] وقد نهج الأستاذ عباس على منوال بعض العلماء فى جواز استعمال المستغنى عنه كوذر وودع فقد قال بذلك ابن درستويه فى شرح الفصيح، فقد قال: «إنما أهمل استعمال ودع ووذر لأن فى أولهما واوا وهو حرف مستثقل فاستغنى عنهما بما خلا منه، وهو ترك، ثم قال: واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب، وهو الأصل، وهو فى القياس الوجه وهو فى الشعر أحسن منه فى الكلام [2].

ولكن هذا غير معتمد لأن الحكمة شاهدة بما نقول، وهو مذهب جمهور أهل العربية كما يقول الأستاذ الإمام أما ما لم يستغن عنه العرب فلا جدال فى جواز القياس عليه، وإن لم يرد به سماع كما قدمنا.

وعلى ما شرحنا سار المجمع اللغوى – بالقاهرة – فقرر أنه حين تذكر كتب اللغة المصادر ولا تذكر أفعالها أو العكس أو حين يذكر الفعل الثلاثى ولا يذكر بابه هنا يستطيع المرء أن يلجأ إلى القياس ليستنبط مجهولا من معلوم، ومثل هذا القياس إذا أتيح لنا يكمل نقصا كبيرا فى المعاجم، وهنا تتحقق ميزة القياس فى نمو اللغة واتساعها.

ومسألة القياس على ما سمع عن العرب مخالفا لقواعد البصريين وأصولهم[3] وكل ما يرد وضعه وضعا جديدا ولا نظير له فى الأساليب المروية كانت محل نزاع منذ القديم حتى العصر الحاضر فقد انقسم العلماء فريقين:

---

(١) القياس فى اللغة العربية ص ٧١ ، ٧٢ (٢) المصدر السابق ص ٧٢

(٣) القياس فى اللغة العربية ص ٢٣ ، ٢٤

مجددين ومحافظين، وظل الجدل قائما بينهم فى كل العصور، وقد استمر الانقسام بينهم إلى الآن ولا سيما منذ إنشاء مجمع اللغة العربية ، على أن المجمع في بعض دوراته قد انتصر للأخذ بالقياس فى مسائل معينة رأى الحاجة ماسة إليها[١] .

ولا عجب فى ذلك فاللغة – كما يقول الأستاذ الزيات – لا يمكن أن تثبت ثبات الدين ولا أن تختم ختام النبوة، لأنها ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، والأغراض لا تنتهى، والمعانى لا تنفد [٢] .

* * *

(١) من أسرار اللغة ص ١٥ – ١٧

(٢) من مقال للأستاذ الزيات بمجلة الأزهر عدد يناير سنة ١٩٦٧

القيـــاس الفردى

لا ريب أن اللغات المختلفة – ومنها العربية – تحتاج إلى الزيادة فى مفرداتها وتراكيبها، تبعا لحاجات الحضارة، ومتطلبات الحياة المتجددة دائما، فاللغات تواكب التغير الاجتماعى تطورا ونموا، وأية لغة لا تستطيع متابعة السير مع أصحابها، تعد لغة جامدة يعتريها الوهن والفناء، يوما ما.

واللغات التى تنمو، وتتجدد تسلك مسالك متعددة، تفتح لها طريق الحياة المستمرة، فهى تلجأ إلى الاشتقاق الذى يجدد الكلمات [1] أو إلى القياس أو تغير الدلالة، أو الاستعارة من اللغات الأخرى الحية، أو من لغات قديمة.

والقياس اللغوى – أحد الوسائل الحيوية للتوليد والنتاج – له أثره الفعال فى إثراء العربية بالمفردات والتراكيب، ولذا عنى علماؤها القدامى، والمحدثون بتطبيقه، وبيان آثاره.

فمثلا: قد سمع من العرب صياغة بعض الأفعال الصحيحة أو المعتلة، الثلاثية أو غير الثلاثية، بأنواعها الماضى والمضارع والأمر، وصياغة مصادرها، واشتقاق الصفات منها، كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، ويمكن أن نلاحظ ذلك فى الأفعال علم وأعلم وهدى وأهدى ونحوها.

وقد ترد فى كتب اللغة أفعال ناقصة التصرف أو لا مصادر لها فيصح لنا أن نكمل تصرفاتها على نمط المسموع، ولو نقصت بعض المشتقات أكملناها على النمط المماثل لها.

وكذلك الحال فى الاستعمالات اللغوية والتراكيب، فلم نسمع عن العرب رفع كل فاعل، ونصب كل مفعول، وترتيبها فى الجملة، بل سمعنا منهم بعضه، ولنا أن نجرى على منوالهم فيما لم نسمع، فنرفع كل فاعل، وننصب كل مفعول يرد فى كلامنا، ولو لم ينقل عنهم هذا الكلام الذى نستعمله.

وينطبق ذلك على شتى الظواهر اللغوية.

---

(١) اللغة (فندريس) ٢٩٠

وعلى هذا فلا نتوقف فى كل شىء حتى نسمع عن العرب، فما ورد عنهم يعد نبراسا نحتذيه، لأن أكثر العربية له نظائر وأشباه، فغنوا بالاختصار عن الإطالة والاسهاب [1] ، ووضع العلماء لذلك القواعد التى ينهجها الناطقون بالضاد.

فهنا يلجأ المرء إلى القياس ليستنبط مجهولا من معلوم، فالمتكلم يقيس ما لم يسمع (غير المنقول عن العرب) على ما سمع (المنقول عن العرب) لوجود الصلة والتشابه بينهما [2] .

وعلماء العربية يبنون قياسهم على أساس النصوص المروية عن العرب فى عصر معين، ومكان معين [3] ولكن الأوربيين وسعوا من دائرته فجعلوه عملية فردية يلجأ إليها الإنسان على أساس ما اختزنه فى حافظته، ولذا فاللغات الأوربية تخضع – كل يوم – للتغير والتبدل، حسب رأى الجماعة الناطقة بها، ودون تقيد بالمسموع عن قدمائهم، ففى هذه اللغات تعددت وسائل النمو سواء كان اجتماعيا، أو فرديا وقد يحدث أن تنمو الكلمة فى القرية، أو الأسرة، – مثلا – ثم تأخذ طابع الاحترام فى الناس.

وربما تكون نشأتها عن طريق فرد فى المجتمع، دون توجيه واضح من الأدباء، أو المفكرين، وقد تموت كلمات، وتحل أخرى محلها، ويكفى أن نقارن بين لغة شكسبير، واللغة الإنجليزية الحديثة، لنجد فى العصر الحالى كلمات لم يكن يعرفها أو يستعملها شكسبير، كما نجد ألفاظا أخرى قد تغيرت دلالتها، وكل هذا على الرغم من أنه ليس بين العصرين إلا نحو أربعة قرون، فإذا ذهبنا فى

---

(١) الخصائص ٢/ ٤١ – ٤٣ بتصرف وانظر ص ٢١٢ – ٢١٦ – ٣٠٦ ، ٣٠٧ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ٢٨٨ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) حدد علماء العربية القدامى الأنموذج الذى يقاس عليه بأنه هو تلك الكثرة من الأمثلة والشواهد التى تجرى على منهج واحد ونظام ثابت، وتؤخذ عن العرب الذين عاشوا فى فترة زمنية محددة وفى بيئة لغوية خاصة، ثبتت فصاحة أهلها وبعدهم عن العجمة والانحراف من استعمال اللغة، وقد تأكد ذلك لسكان بادية الجزيرة العربية منذ العصر الجاهلى إلى نهاية القرن الرابع الهجرى ولسكان حاضرتها منذ العصر الجاهلى – أيضا – إلى منتصف القرن الثانى الهجرى.

انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٢٠٢ . ٢٩٤ . ٢٠٣ وانظر ص١٤٢ وما بعدها من هذا الكتاب.

الإنجليزية إلى عهد تشوسر وجدنا أن الانجليزى فى العصر الحديث، لا يكاد يفهم أو يعى ما يقوله هذا الشاعر الإنجليزى القديم [١] .

وقد يؤدى هذا القياس – عندهم – إلى استنباط شىء غير مألوف فى البيئة، ويسمى بالقياس الخاطىء.

وهو يقع من الأطفال والكبار على سواء.

فالأطفال يبتكرون فى مرحلة تعلمهم للغة، عددا كبيرا من الصيغ الجديدة، وذلك باستجابتهم لداعى القياس، ولكن الجزء الأكبر من هذه المبتكرات يصلح فيما بعد، لأنها – فى غالب الأحيان – ليست إلا عوارض فردية ناتجة عن حس غير صائب، أو عن معرفة ناقصة باللغة، ولكن بعضها ينطبق مع الحس اللغوى العام، انطباقا يجعلها تنتهى بالاستقرار.

وقد يحصل أن يتجه فجأة جميع الأفراد من جيل واحد إلى الوقوع فى غلطة بعينها تفرض نفسها عليها، كأنها قانون، وتصير قاعدة، وعندئذ يصبح كل مجهود يقوم به المدرس فى المدرسة عبثا.

ويقول الأستاذ فندريس: هناك تراكيب بادية الخطأ، شائعة الاستعمال حتى بين المثقفين ويكاد الإنسان يدهش حين يعلم أن النحو قد سلم بها [٢] .

وبناء على نظرية القياس الفردى، والقياس الخاطىء عند الأوربيين [٣] وجدنا بعض الباحثين العرب المحدثين يتحدثون عن نظرية القياس الفردى، ويحاولون أن يجدوا لها طريقا إلى لغتنا العربية.

فيرى أحدهم أن القياس الفردى قد عرف عند العرب، وهو ما سماه العلماء توهما، مثل: (تمنطق) بمعنى: لبس النطاق، جاء على أساس توهم الأصالة فى الميم، وكان حقه (تنطق) و (تمسكن) مثله، ويقولون: إنه لما اشتهر الفعل (اتخذ) وشاع فى الاستعمال، توهم المتكلم أن التاء فيه أصلية، وجاءنا الثلاثى (تخذ) وهكذا.. ولكن اللغويين من المتأخرين، يقبلون ما تم من آثار هذا

---

(١) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ١٠٩ (٢) اللغة ٢٠٧

(٣) منهم فندريس فى كتابه (اللغة) وهرمان بول فى كتابه (مبادىء التاريخ اللغوى).

القياس، الفردى، ولا يقبلونها من المولدين، لا لشيء سوى أن الزمن قد تأخر بهم، ويعدونها – حينئذ – من الأخطاء اللغوية (١) .

ويقول – أيضا – إن هذا النوع من القياس الخاطىء يصاحبنا فى كل مراحل العمر، ونلجأ إليه فى كثير من تجاربنا .

فالطفل – منذ يولد إلى أن يشب – يستعمل كلمات خاطئة تصححها له بيئته، حتى يعود إلى المألوف فى لغة الكبار حوله .

كذلك الكبار يحدث لهم مثل هذا الخطأ، فعند القراءة فى كتاب أو مقال، قد يصادف القارىء كلمة لم يسمعها، أو لم يعرف دلالتها، فيستنبط نطقها أو معناها، وقد يكون مخطئا فى هذا الاستنباط، والمحامى حين ينطق كلمة (الخصم) – بكسر الخاء – قاسها على كلمة مدخرة فى ذهنه، ولم يسمع النطق القرآنى الصحيح ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (٢) .

وعلى هذا – كما يقول صاحب هذا الرأى – يمكن أن يتم القياس – فى لغتنا العربية – على يد الأدباء والشعراء (٣) .

وعلى أساس آراء الأوربيين لخص هذا الباحث الفرق بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين للقياس اللغوى فيما يلى :

١ – ما يقاس عليه عند القدماء هو : النصوص التى سمعت عن العرب، وقد حدد زمنها، ومكانها، عند جمهرة العلماء، أما الذى يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه المرء فى حافظته من مسائل اللغة .

٢ – حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التى يقاس عليها، أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لا يقوم بعملية القياس على أساس نسبة الشيوع فحسب بل قد يكون قياسه فى بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المدخر فى الحافظة على شعور صاحبه، وإن تمثل فى قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس فى ذهن المرء على أساس مثال واحد أو مثالين .

---

(١) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٣٧ – ٣٩

(٢) الآية ١٩ من سورة الحج، وانظر: من أسرار اللغة ٢٥ ، ٢٦

(٣) من أسرار اللغة ٣٠

٣ – كان القدماء من علماء اللغة يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة العربية، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى هذا القياس فى حياتهم، ولهذا ظهر فى بحوثهم ما سمى بالقياس، وما سمى بالسماع (١) .

ولكن يبدو لنا أن العربية تسير فى طريق آخر، وفى اتجاه لا يتفق – فى هذا – مع اتجاه اللغات الأجنبية، فأساس القياس فيها هو المسموع عن العرب السابقين، حسب شروط علمائنا المتقدمين حتى نضمن سلامة القياس.

ولا يصح أن يملك الأفراد – ولو كانوا أدباء أو شعراء – حق إنشاء الكلمات، وابتكار التراكيب ، ولا يصح القياس على ما أنتجوه ، لأننا لا نعتبر ما قالوه أو أنشأوه صحيحا، إلا إذا كان له سند من تراث الأسلاف، فنحن نعرف أن الأدباء والشعراء – من المحدثين – قد اختلطوا بالأعاجم وزاد اختلاطهم فى عصور التاريخ المتأخرة، ولا يعقل أنه لم يتسرب إلى لسانهم ألفاظ أعجمية، ومهما قيل عن فصاحة الشاعر، أو المتكلم العربى فلا شك أن طباع من اختلط بهم، وطرائقهم فى التعبير وألفاظهم ستدخل إلى لغته، وتعبيراته.

والمحدثون – من الشعراء – قد وقعوا فى أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول، كما يقول الشيخ محمد الخضر حسين (٢) فالقياس فى العربية لا يخضع للأفراد، بل ينبغى إذا ما دعت إليه الحاجة أن يرجع إلى النصوص العربية المعتمدة، وأن تستشار الجماعات المتخصصة حتى يكون القياس سائغا، وملائما للذوق اللغوى العام.

ويوافقنا على ذلك بعض الباحثين المحدثين، فالأستاذ عبد الله العلايلى يرى إباحة القياس للواضع، لا للعفو (٣) من الناس، والواضع هو العرف الشامل أو المجامع، فلا يجوز أن يترك للمستعمل يجرى فيه على هواه، دون تواضع أو اصطلاح، ثم يقول: وهنا نأتى على معنى القياس عندنا أيضا، ونعنى به وقوف المستعمل عند وضع الواضع، والتصرف بالمادة على حسب القانون المخول فى

---

(١) المرجع السابق ٢٩ ، ٣٠ (٢) انظر ص ١٥٤ من هذا الكتاب .

(٣) المراد : أى فرد يستعمل اللغة .

الاشتقاق والتصريف والواضع هو العرف الشامل والمجامع وما وراء ذلك من القياس والسماع عبث مطلق وتلاعب حقيقى [١] .

ويقول الدكتور تمام حسان تعليقا على الكلمات التى كان يخترعها الأستاذ سلامة موسى «ولكن استعمال كلمة جديدة لا يكفى نشرها فى صحيفة أو كتاب وإنما المعول عليه هو الذوق اللغوى العام» [٢] .

وقد وضع المجمع اللغوى بالقاهرة أسسا للقياس تقوم على كثرة النصوص الواردة للظاهرة اللغوية، ومعرفة آراء علمائنا القدامى فيها وموقف جمهور العرب المعاصرين منها.

ولا ريب أن ذلك الاتجاه الذى نراه، وأكده علماؤنا الأفذاذ يحفظ للعربية شخصيتها المرتبطة بقرآننا المجيد، وسنة نبينا الكريم ﷺ، وتراثنا العربى الأصيل، فهى لغة العقيدة التى يحرص كل مسلم على سلامتها وإجادتها كما ورثناها.

وأملنا أن تستمر قوية عبر التاريخ بجهود أبنائها المخلصين.

* * *

---

(١) مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٩٨ ، ١٩٩

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٣

ثانيا : الارتجـــــال

تمهيـــــــد :

اللغة كائن اجتماعى متطور:

كل لغة تحتاج إلى زيادة عدة ألفاظها تبعا لمقتضيات الحياة المتجددة كل يوم وفى اللغات الأجنبية تعددت وسائل النمو سواء كان اجتماعيا أو فرديا وقد يحدث أن تنمو الكلمة فى القرية أو الأسرة مثلا ثم تأخذ طابع الاحترام فى الناس.... وربما تكون نشأتها عن طريق فرد فى المجتمع دون توجيه واضح من الأدباء أو المفكرين وقد تموت كلمات وتحل أخرى محلها.

أما بالنسبة للغة العربية فإن الموقف يختلف بسبب تاريخها الطويل وارتباطها بالعقيدة وللرقابة المستمرة التى فرضها علماء اللغة والتوجيه المستمر الذى فرضته أحوالها منذ قرون [١] ولذلك كان إنشاء ألفاظ جديدة فى العربية الفصحى قليلا جدا والتغيرات التى تتناول مادتها ضيئلة كذلك وهناك دوافع متعددة من التطور اليومى تحتاج إلى ابتكار كلمات جديدة فى كل اللغات فكلما تحقق أى تقدم فى الصناعة الإنسانية ترجم عن نفسه باستعمال آلات وإجراءات جديدة يقابلها ظهور كلمات جديدة بقدرها [٢] وقد تكون هناك أسباب اجتماعية كثيرة تدعو إلى الزيادة فى جانب لغوى أو أكثر فلغة المغازلة كما يقول الأستاذ فندريس من أسرع اللغات تجددا وليس من العسير أن نجد تطور العادات ينعكس في الصور المختلفة التى تقدمها لنا هذه اللغة.

ويجب عند تفسيرنا لها ألا نهمل العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ففى عهود الثروة والبذخ كانت توجد أرستقراطية أنيقة تخص الحب بكل عنايتها وتجعل منه سلوتها المضادة فى هذه البيئة تكونت فى داخل اللغة الأرستقراطية مفردات خاصة بمسائل الغزل، هكذا كانت الحال فى فرنسا فى العصور الوسطى[٣]. ويرى الأستاذ فندريس أن كلمات جديدة قد تنشأ فى لغة من

---

(١) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٩ ، ١٠ (٢) اللغة ٢٨٣

(٣) المصدر السابق ٣٨٨

اللغات دون حاجة إليها وبذلك كثر الترادف [1] فى الإنجليزية وتضخمت مفرداتها والفرنسية تهالكت كالإنجليزية على اتخاذ الكلمات الجديدة ولما تزل الكلمات القديمة فى حيوية تامة وكافية للتعبير وهذا عيب ينجم دائما من رخاء الحال الذى يمكن اللغة من استعارة كل ما ينقصها كما تشاء حتى ما يطلب منه لاستعمال مؤقت [2] .

وبهذا ندرك أن اللغات تحتاج إلى الزيادة بسبب من الأسباب وقد تستمد هذه الزيادة بطرق متعددة كالاشتقاق الذى يجدد الكلمات [3] . والقياس وتغير الدلالة والاستعارة من اللغات الأخرى أو من لغات قديمة وإنشاء كلمات مبتكرة لم تكن معروفة من قبل وغير ذلك من الوسائل اللغوية ويهمنا هنا بيان الوسيلة التى بها تنشأ كلمات جديدة ذات طابع غير معروف لأرباب اللغة وهو ما اصطلح اللغويون على تسميته بالارتجال .

حقيقة الارتجال : هو – فى أجلى معانيه – الاختراع كأن ينطق المتكلم بكلمة جديدة فى معناها أو جديدة فى صورتها فلا تمت لمواد اللغة بصلة أو لا تناظر صيغة من صيغها وقد يطلقونه على الاشتقاق [4] .

وجوده فى اللغات

١ – رأى ابن جنى وغيره من القدماء :

. يعترف ابن جنى بوجود فكرة الارتجال فى اللغة وقد أيد رأيه ببعض الكلمات التى جاءت عن ابن أحمر وبما روى عن رؤبة وأبيه من أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وفى كتب النحاة ما يرشدنا إلى اعترافهم – أيضا – بالارتجال فى أثناء حديثهم عن العلم وتقسيمه إلى منقول ومرتجل وفى ذلك يقول ابن مالك :

ومنه منقول كفضل وأسد

وذو ارتجال كسعاد وأدد

---

(١) للترادف فى العربية أسباب دعت إليه أو ينشأ عنها انظر كتابنا « علم اللغة بين القديم والحديث » ص ٢٩٧ وما بعدها.

(٢) اللغة ٢٩٢

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٠

(٤) من أسرار اللغة (ط ٣) ص ٨٠ ، ٨٢

فالمرتجل عندهم ما لا يدل فى صيغته على أى معنى أو بعبارة أخرى لم يكن قبل العلمية كلمة من كلمات اللغة هذا عند الجمهور وذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة والزجاج إلى أنها كلها مرتجلة [1] وقد وردت أمثلة فى كتب اللغة يمكن اعتبارها مرتجلة.

فأساس الارتجال عند القدماء هو: ما روى عن رؤبة، وأبيه، وما روى فى كتب النحاة والكلمات التى أوردها ابن جنى عن ابن أحمر والكلمات التى وردت فى بعض كتب اللغة.

وابن جنى – من القدماء – هو الذى عالج هذا الموضوع بطريقة تفصيلية وكلامه الذى يتصل به يشمل الاختراع من العدم والاشتقاق والاستفادة من اللغات القديمة الشقيقة أو الأجنبية فقد تحدث فى (باب فى الشىء يسمع من العربى الفصيح لا يسمع من غيره) عن كلمات انفرد بها ابن أحمر الباهلى منها (كأس رنوناة) أى دائمة وذلك قوله:

بنت عليه الملك أطنابها

كأس رنوناة وطرف طمر

ومنها (المأنوسة) وهى النار وذلك قوله **(كما تطاير عن مأنوسة الشرر)**
ومنها (الجبر) وهو الملك وإنما سمى بذلك – أظن – لأنه يجبر بجوده وهو قوله:

اسلم براووق حبيت به

وانعم صباحا أيها الجبر

ومنها: (مارية) أى لؤلؤية لونها لون اللؤلؤ ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمى يعنى ولد ناقته وذلك قوله:

حنت قلوصى إلى بابوسها جزعا

فما حنينك أم ما أنت والذكر ؟

فالألفاظ التى ذكرها تشمل ثلاثة أنواع: المخترع والمستعار من لغة قديمة أو من لغة أجنبية، فكلمة الجبر يمكن أن نرجعها إلى الفصيلة السامية فهى معروفة

---

(١) الأشمونى ١/١٣١

فى العبرية والسريانية والآرامية وتعنى فيها جميعا معنى الرجل والسيد صاحب القوة والنفوذ [١] وكلمة البابوس أعجمية باعتراف ابن جنى والكلمات الأخرى تحتمل الاختراع ويقول ابن جنى عن هذه الكلمات: «إما أن تكون شيئا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك فى سماع ذلك منه وإما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحمر فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به» [٢].

والذى يقرأ كلام ابن جنى يفهم أنه يقصد بالارتجال أحد أمرين:

١ – اختراع ألفاظ من العدم كتلك التى حدثت من رؤبة وأبيه فقد «كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها ويمكن أن يجرى ذلك على طريقة القياس وهذا معنى قولهم عن رؤبة وأبيه إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما [٣].

٢ – الاشتقاق من مواد معروفة على طريقة مخالفة للقواعد القياسية مثل قوله:

ترافع العز بنا فارفنعا

وهذا ما يعنيه قولهم عن رؤبة وأبيه إنهما «تهضما اللغة وولداها وتصرفا فيها غير تصرف الأقحاح فيها وذلك لإيغالهما فى الرجز وهو مما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد لقصره ومسابقة قوافيه» [٤].

ويبدو من كلام ابن جنى أنه يقبل الاختراع من العدم إذا كان سالكا طريق القياس ومما يدل على هذا أنه قرن حديث الارتجال بحديث الاشتقاق القياسى فقال: «وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب وفي هذا الضرب غار[٥] أبو على فى إجازته أن نبنى اسما وفعلا وصفة ونحو ذلك من ضرب فنقول ضربب زيد عمرا وهذا رجل ضربب وضربنى ومررت برجل خرجج وهذا رجل خرجج ودخلل وخرجج أفضل من ضربب ونحو ذلك»

---

(١) من أسرار اللغة (ط ٣) ٨٢ (٢) الخصائص ٢/ ٢٤، ٢٥

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٦٩ (٤) المصدر السابق ٣/ ٢٩٨

(٥) من الغور وهو ما انخفض من الأرض ويريد تعمق فى البحث.

فقلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذا من كلامهم [1] فهذا ليس بارتجال كما قال أبو على ولكن العربى إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته - كما قال ابن جنى - تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد إليه، فإنه لما أصبحت العربية طبيعة عنده أمكنه أن يولد جديدا جاريا على سمتها ولذا قسم ما يرد عن الفصيح قسمين: ما يوافق القياس وما يخالفه» فإن كان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده [2] ... فلا نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده ويحمل ذلك على أنه قد ارتجله أخذا من عبارته السابقة - وقد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها، فالمعروف أن لغات كثيرة قد ضاعت بعد الإسلام لموت الحفظة والرواة، قال عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - كان الشعر علم القوم ولم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ولهيت عن الشعر وروايته فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب فى الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يئلوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم أكثره، وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير ولسنا نشك فى بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنى نزار فقد يمكن أن يقع شىء من تلك اللغة فى لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه وإنما هو منقول من تلك اللغة [3] وحدث ابن جنى قال: «دخلت يوما على أبى على - رحمه الله - خاليا آخر النهار فحين رآنى قال لى: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من «حوريت» ؟ فخضنا معا فيه فلم نحل بطائل منه فقال: هو من لغة اليمن ومخالف للغة ابنى نزار فلا ينكر أن يجىء مخالفا لأمثلتهم» [4].

---

(١) الخصائص ١ / ٣٥٩
(٢) المصدر السابق ١ / ٣٨٥
(٣) المصدر السابق ١ / ٣٨٦
(٤) المصدر السابق ١ / ٣٨٧

والعربى الفصيح إذا اجتمع فى كلامه لغتان فصيحتان .... فأخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت فى ذلك المعنى على ذينك اللفظين ... وقد يجوز أن تكون لغته فى الأصل إحداهما ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى [1] .... وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد [2] :

والقول بوقوع اللفظة للفصيح من لغة قديمة أيده القاضى الجرجانى فهو يقول فى كتابه الوساطة [3] «أما الألفاظ التى زعموا أن الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة وعمن ينتهي السند إليهم ويعتمد فى اللسان عليهم وإنما نتكلم بما تكلموا به وواحد كالجميع والنفر كالقبيلة والقبيلة كالأمة فإذا سمعنا عن العربى الفصيح الذى يعتد حجة كلمة اتبعناه فيها ثم إن لم تبلغنا من غيره ولم نسمع بها إلا فى كلامه لم نزعم أنه اخترعها ولم نحكم أنه أبو عذرتها وعلى هذا أكثر اللغة» ويقول الإمام الشافعى – رضى الله عنه – «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب فيها عليه شيء فإذا جمع علم عامة أهل العلم أتى على السنن وإذا فرق كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم فى العلم طبقات، منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله – ﷺ – [4] «فالجرجانى والشافعى يؤمنان بأن الألفاظ التى ترد عن بعض الفصحاء يمكن أن تكون أضيفت إلى لهجتهم من لهجات أخرى قديمة أو معاصرة، وهذا هو احتمال قال به ابن جنى.

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٧٢
(٢) المصدر السابق ١ / ٣٧٤
(٣) ص ٤٥٤ ، ٤٥٥
(٤) الرسالة للإمام الشافعى ص ١٨ ، ١٩

فإن لم يكن القياس مسوغا لما ورد عن الفصيح كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه فينبغى أن يرد وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا فلم يبق له عصمة تضيفه ولا مسكة تجمع شعاعه.

ولكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبل [1] وبعبارة أخرى «إن كان الرجل الذى سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا فى قوله مألوفا منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه هذا هو الوجه وعليه ينبغى أن يكون العمل، وان كان قد يمكن أن يكون مصيبا فى ذلك لغة قديمة – مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره – إلا أن هذا أضعف القياسين والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه [2].

وعلى هذا فالاشتقاق بما يخالف النهج العربى مردود ومن هنا تعقب العلماء رؤبة وأباه ويمكن فهم ذلك مما أجاب به ابن جنى عما روى عن الخليل من إنكاره قول رجل :

ترافع العز بنا فارفنععا

وهو أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه مما لامه حرف حلقى والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق إنما هو مما لامه حرف فموى وذلك نحو اقعنسس واسحنكك واكلندد واعفنجج فلما قال الرجل للخليل (فارفنععا) أنكر ذلك من حيث أرينا [3] «أو» أنه رأى نون (ارفنعع) فى موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غناء غير مبينة فأنكره وليس كذلك فى اقعنسس لأنها قبل السين وهذا موضع تكون فيه مغنة مشابهة لحرفى اللين... وعلى ما نحن عليه فلو قال قائل كيف تبنى من ضرب مثل (حبنطى) لقلت فيه (ضرنبى) ولو قال كيف تبنى مثله من قرأ لقلت: هذا لا يجوز لأنه يلزمنى أن أقول (قرنأى) فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة وإذا بانت ذهبت عنها غنتها وإذا ذهبت غنتها زال شبهها بحروف اللين فى نحو: عثوثل وخفيدد وسرومط وفدوكس وزرارق

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٥، ٢٦
(٢) المصدر السابق ١/ ٣٩٠
(٣) المصدر السابق ١/ ٣٦٢

وسلالم وعذافر وقراقر – على ما تقدم – إلخ [1] ... وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله : (ارفنععا) إنما هو لتكرر الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك [2] .

فخلاصة رأى القدماء – وعلى رأسهم عالمنا ابن جنى – أن الارتجال واقع فى اللغة فيجوز للفصيح من العرب أن يرتجل جديدا فى إطار القواعد العامة – ويفسر ما أتى به على أنه من اختراعه وابتكاره أو أنه استمده من لغة قديمة قريبة أو بعيدة .

والناظر فى أدلة هؤلاء يلاحظ أن ابن جنى ذكر أن رؤبة وأباه كانا يرتجلان اللغة وقد دفع إلى ذلك « أن الرواة كانوا مشغوفين بأن يقفوا على كل جديد لم يعرفوه وكان يقضى على العالم فى جهله بكلمة أو خطئه فى مسألة فدعا ذلك بعضهم لأن يتزيدوا ويختلقوا إذا أحرجوا أو يلتمسوا مثل هذا المختلق من أعرابى اشتهر بالفصاحة كرؤبة بن العجاج » ومن هذا ما يرويه يونس عن رؤبة « أن الرواة كانوا يلحون عليه أن يمدهم بالغريب النادر فكان يستجيب لإلحاحهم ويشبع رغبتهم بكلمات لم يألفوها وأقيسة لم يعهدوها » وكان رؤبة نفسه يشعر بمبلغ هذا الاختلاق والكذب على العرب إذ إن بعض ذلك من عند نفسه وليس منقولا عن العرب أصحاب اللغة « فنرى رؤبة يصيح فى يونس بن حبيب حين طالبه بالمزيد قائلا : حتى متى تسألنى عن هذه الأباطيل وأزوقها لك؟ أما ترى الشيب قد بلغ فى رأسك ولحيتك؟

« ولكن هل كان رؤبة يرتجل المسائل ارتجالا ويخترعها اختراعا أو كان يلجأ فقط إلى القياس والاشتقاق؟ « يشك الدكتور أنيس فى ذلك – كما هو نص عبارته السابقة – ويقول « من الصعب الإجابة على مثل هذا السؤال إجابة نطمئن إليها [3] ولكننا نستطيع أن نجزم بأن بعض الجديد الذى كان يأتى به رؤبة وأبوه من اختراعهما وابتكارهما وإلا فإنه لو كان كله جاريا على القياس والاشتقاق ومن مواد عربية مألوفة لم يكن هناك داع إلى اعتبار هذا الجديد من الأباطيل والكذب فهذه الأوصاف تعبير صريح عن القلق لما كان يخترعه من عند نفسه

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٦٥ (٢) المصدر السابق ١ / ٣٦٦

(٣) من أسرار اللغة ٨٤ ، والشعر والشعراء ٢ / ٢٩٥

ويلقى به إلى الناس مفهما لهم أن ذلك وارد عن العرب وعلى نهجهم وليس كذلك فى حقيقة الأمر.

وهذا الاختلاق كما كان فى الألفاظ وبنية الكلمات كان فى المعانى بحيث غير رؤبة فيها وأبدى رأيا لم يعرفه العرب، فصاحب كتاب الشعر والشعراء – وهو أحد الكتب التى تذكر غرائب رؤبة – أخذ عليه بعض مآخذ تتعلق بخطأ فى المعنى فهو يجعل الأسود أخبث من الأفعى فى قوله :

*** فأخطأ الأفعى ولاقى الأسودا [1] ***

وذكر المبرد – فى باب تكاذيب الأعراب من كتابه الكامل – أن رؤبة سئل عن زمن الفطحل فى قوله :

لو أننى عمرت سن الحسل [2] أو عمر نوح زمن الفطحل

فقال : أيام كانت السلام [3] رطابا [4] .

فلا ريب أن بعض ما أتيا به يعد من الاختراع وفى بعضه الآخر ما يرويانه عن اللغات القديمة أو الأجنبية بحيث كان يعد لدى الرواة من غرائب اللغة ويتبين ذلك للباحث من اطلاعه على أراجيز رؤبة وأبيه التى شرحها البكرى فى كتاب بعنوان (أراجيز العرب) فمعظم كلمات الأراجيز من الحوشى الغريب »[5] .

والكلمات التى أوردها ابن جنى عن ابن أحمر الباهلى تحتمل أيضا ما احتملته كلمات رؤبة وأبيه وقد أوضحنا ذلك بنص كلامه فيما سبق.

والباحث فى العربية يعثر فى بعض مصنفاتها على كلمات وصفت

---

(١) الشعر والشعراء ٢ / ٥٩٧ ، ٥٩٨

(٢) الحسل – كالعلم – ولد الضب وسن الحسل مثل تضربه العرب فى طول العمر لأن الضب يعيش زمنا طويلا يقال : إنه لا تسقط له سن أبدا حتى يموت ويقال – أيضا – إن الضب والحية والقراد والنسر أطول شىء عمرا ولذلك قالوا : أحيى من ضب . انظر لسان العرب ١٣ / ١٦٠ ، ١٦١ ومجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٢٦ والتعليق على بيت رؤبة السابق فى كامل المبرد ٢ / ٥٥٠

(٣) جمع سلمة وهى الحجارة الصلبة سميت بذلك لسلامتها من الرخاوة.

(٤) الكامل ٢ / ٥٤٩ وانظر المزهر ط ١٢٨٢ هـ – ٢ / ٢٥٢ (٥) من أسرار اللغة ٨٣

بالاختراع فقيل عنها إنها مصنوعة وقد أورد المزهر عددا من تلك الكلمات غير منسوبة ووصفها بالاختراع والصنعة – نقلا عن بعض المصادر اللغوية – فقد نقل عن ابن دريد فى الجمهرة أن الخليل قال: أما ضهيد وهو الرجل الصلب فمصنوع لم يأت فى الكلام الفصيح وكذلك عنشج للثقيل الوخم... إلخ [1] وقد روى فى بعض مراجع اللغة والأدب ما يدل على أن أحد الشعراء أو الكتاب قد يرتجل كلمة أو كلمتين تفكها وتظرفا.

ومن ذلك ما يرويه صاحب الأغانى منسوبا إلى بشار والمسعودى منسوبا إلى أبى العنبس أيام المتوكل من أن بشارا أو أبا العنبس جاء إلى أصدقائه يوما فقال له أحدهم: مالك مغتما؟ فقال مات حمارى فرأيته فى النوم فقلت له لم مت؟ ألم أكن أحسن إليك؟ فقال:

هـــام قلبـــى بأتـــان عنـــد بـاب الصـــيدلانى
تيمتنـــى يـــوم رحنـــا بثناياهـــا الحســـــان
وبخـــد ذى دلالـــــ مثـــل خـــد الشـــنغران

فقال له سائله: ما الشنغران؟ قال: ما يدرينى؟ هذا من غريب الحمار فإذا لقيته فاسأله [2].

وكل هذه الكلمات مما يؤيد رأى القدماء فى وجود الارتجال فى اللغة العربية.

٢ – رأى المحدثين:

(أ) المؤيدون ودليلهم:

يرى بعض العلماء أنه «لا ينكر وقوع الارتجال فى لغة الإنسان إلا مكابر، وبنى أصحاب هذا الرأى نظرتهم على أسس منها:

---

(١) المزهر ط الأولى ١ / ٩٠ وانظر أبوابا كثيرة ذكرتها فى حديثنا عن الإبدال ص ٢٧٤ من هذا الكتاب.

(٢) الأغانى ٣ / ٦٢ ومروج الذهب ٤ / ٤٣ وبينهما خلاف فى ألفاظ الأبيات والشنغران بالنون والغين فى مروج الذهب وبالياء والفاء فى الأغانى.

١ – عند الإنسان ألفاظ لا يمكن إرجاعها إلى محاكاة الأصوات إلا بتكلف وتعسف فأحرى بها أن تكون من الألفاظ المرتجلة أنطقه بها الله الذى أنطق كل شىء [١] .

٢ – اختراع الأطفال للألفاظ والصيغ وقد أجروا فى ذلك التجارب الخاصة على الأطفال [٢] ويقول الأستاذ الاسكندرى «إننا سمعنا كثيرا من الأطفال يرتجلون كلمات مركبة من حروف عدة» [٣] ومن هنا يزعم بعض العلماء «إمكان نشأة لغات مستقلة من مثل هذا فى البيئات المنعزلة» .

ويقول الدكتور أنيس «لا تكفى تلك الأمثلة التى رويت لنا عن ارتجال الأطفال واختراعهم الكلمات اختراعا ... للفصل فى ارتجال الأطفال برأى حاسم فهذه الأمثلة يحوطها الإبهام والغموض» [٤] . ويرى أن الارتجال جائز عند الكبار «فالارتجال ممكن ولا يحتاج إلى قدر كبير من الثقافة بل فى مكنة كل منا أن يرتجل متى شاء وأنى شاء وليس مثل هذا الحق مقصورا على قوم دون آخرين فنحن نستطيع فى سهولة ويسر أن نرتجل كلمات عربية ما أنزل الله بها من سلطان وأن نخلع عليها من المعانى ما يشاء لنا الهوى وهى لا تقل حينئذ عما نسبه القدماء من اللغويين للأعراب، ومثل للارتجال بما كانوا يقولونه وهم طلبة من مثل:

ومد عشر بالعثلمين تفنطحت سلفا قناه كبز فرع القنظل

وقال: إن أصحاب الحرف والطوائف المختلفة يمكن أن تخترع ألفاظا خاصة بصنائعها واتجاهاتها الدينية والاجتماعية، وأكد أن تلك الكلمة المخترعة تشيع بين الناس فتكتسب احترامهم وهنا قد يبدأ الكتاب والشعراء فى استعمالها ولا يمر زمن طويل حتى تصبح بلفظها ومعناها مقبولة فى تلك اللغة [٥] .

---

(١) فقه اللغة «الاسكندرى» ص ٢٩ (٢) من أسرار اللغة (ط ٣) ص ٨٧ – ٨٩

(٣) فقه اللغة ص ٣٠

(٤) من أسرار اللغة (ط ٣) ٩٠ ، وزعم بعض العلماء أن ارتجال الألفاظ للدلالة على المعانى راجع إلى طبائع الحروف المتألفة هى منها فعنده أن كل حرف يرمز إلى معنى كلى يتفرع إلى فروع يدور فيها هذا الحرف (فقه اللغة للاسكندرى ص ٣١) .

(٥) من أسرار اللغة ٩٠ – ٩٢

وهذا الارتجال يظهر أثره فى اللهجات الدارجة إلا أنه قليل محدود الأثر فقد يمر جيل أو جيلان من الزمان قبل أن نظفر فى اللغة بكلمة أو كلمتين يمكن أن نعزوهما إلى الارتجال.

أما فى لغتنا العربية الفصحى التى لا نتركها نهبا للتطور بل نحصنها بحصون منيعة فرضها علينا القدماء من اللغويين فلا أمل من رقى أمثال تلك الكلمات المرتجلة إلى مصاف غيرها من كلمات اللغة الفصحى [1].

ويؤمن الدكتور تمام حسان بفكرة الارتجال أيضا ويقرها لخضوعها لعناصر اجتماعية تطورية يقول: والحق أن العنصر الاجتماعى لا يمكن تجاهله فى اللغة مادمنا نعترف بوجود أسلوب خاص لكل متكلم وبجواز الارتجال فى اللغة والاحتجاج بأقوال الأفراد سواء أكانوا شعراء أم خطباء أم حكماء أم غير ذلك لأن الاعتراف بكل أولئك اعتراف بما يسمى شخصية المتكلم ويستتبع الاعتراف بهذه الشخصية اعترافا آخر بالتطور فى اللغة، وهو يتفق فى هذا مع الدكتور أنيس وأنه يمكن حدوثه من الكبار وذلك قد يستعمله الشعراء والكتاب وقد يرقى بعض تلك الكلمات إلى اللغة الفصحى [2].

والمحدثون بذلك يعترفون بالارتجال فى اللغات الفصحى والعامية قديما وحديثا « ولندرة تلك الكلمات المرتجلة فى اللغة الأخرى وضعف أثرها فى نمو تلك اللغات يرى معظم الباحثين من المحدثين أن الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوى[3].

(ب) المانعون ودليلهم :

لم تؤمن طائفة من المحدثين بفكرة الارتجال ورفضوها لأدلة منها:

١ – أن ما يرويه المؤيدون ليس فى حقيقته إلا نوعا من عبث الأطفال باللغة المألوفة المعهودة [4].

٢ – أن توليد الثلاثى من الثنائى أو من الحرفين الأولين ثم توليد الرباعى من

---

(١) المصدر السابق ٩٢ – ٩٣
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ٨٣
(٣) من أسرار اللغة ٣
(٤) المصدر السابق ٨٩

الثلاثى وهذا لا يخلو من مواضعة واصطلاح وصدورهما من الأناس الأولين غير معقول [١] .

وهم يرون أن تلك الكلمات الجديدة التى نسمع عنها فى اللغات الأوربية وقد أطلقت على مستحدثات جديدة قد اشتقت أصولها من اللاتينية أو اليونانية أو اتخذ اسم صاحب الاختراع علما على تلك المستحدثات كاسم (مكنتوش) الذى أطلق على نوع من معاطف المطر لأنه صاحب المصنع الذى أنتجها فليست تلك الألفاظ مخترعة بل إنها راجعة إلى الاشتقاق أو القياس أو النحت أو الاستعارة وغير ذلك من طرق وضع الكلمات الجديدة [٢] .

ولئن سلمنا للمانعين بعبث الأطفال وتسمية المستحدث الجديد باسم مخترعه أو الرجوع فى اشتقاق اسمه إلى أصول لغوية قديمة كاللاتينية أو اليونانية فإننا لا نسلم له بأن كل مخترع يجرى على هذا النمط بل إن بعض ذلك يطلق عليه اسم جديد لم يعرف من قبل واستبعاد حدوث المواضعة والاصطلاح من القدماء غير مقبول « لأن المواضعة والاصطلاح لا يعنى أنهم كانوا يعقدون المحافل والمؤتمرات للاتفاق على كلمة – كما تفعل المجامع اللغوية الآن – وإنما كان القائل ينطق عن فطرة أو قياس يراعيه فى وضع الألفاظ فيسمعه منه غيره ويفهم مراده بقرينة إشارة أو خطاب ثم لا يلبث أن يفشو بين الناس [٣] .

ونحن مع ابن جنى والأقدمين ومع المحدثين أيضا : فاللغة الفصحى يقتصر الارتجال فيها على العرب الفصحاء وكان ذلك أيام شبابها فى عصور الاحتجاج وهو ما أقره ابن جنى فقد كانت الجماعة العربية تلجأ إلى هذا الطريق متى أعوزتها الحاجة شأنه فى ذلك شأن طرق الوضع الأخرى كالاشتقاق والمجاز ونحو ذلك وكان الفرد العربى يضيف كلمات جديدة وطرقا جديدة « فمخالفة فرد عدل فصيح للكثرة الغالبة ليس عيبا فهو رب اللغة ومالكها فله أن يبتكر من ألفاظها ما يشاء وإلا فكيف تنشأ اللغة ؟ [٤] .

---

(١) فقه اللغة للاسكندرى ٣٠
(٢) من أسرار اللغة ٧٩
(٣) فقه اللغة للاسكندرى ٣١
(٤) اللغة والنحو (عباس حسن) ٤١ ، ٤٢

وربما يتساءل السائلون فيقولون: هل نشأت اللغة من هذا الطريق؟ فنجيب على ذلك بأن هذا بحث آخر بيناه فى حديثنا عن نشأة اللغة الإنسانية الأولى.

ونحن مع المحدثين فى أن الارتجال يحدث فى حياتنا اليومية أيضا واللغة العامية تحوى ألفاظا من هذا النوع الذى لا أصل له فى اللغة الفصحى أو اللغات الأجنبية بل هو من اختراع الأفراد والجماعات ولكن شتان بين اختراعنا واختراع العربى الفصيح الذى تكلم عنه ابن جنى، فالعربى الفصيح كان يبتكر ما يعد الآن جزءا من اللغة الفصحى أما ابتكاراتنا فليست من ذلك بل تعد من اللهجات الدارجة.

وقد عد المحدثون الارتجال من أتفه طرق الوضع اللغوى – كما سبق – وربما لم يكن فى العربية الفصحى كذلك فما اخترعة العرب الأولون هو من صميم العروبة لأنهم متشبعون بروحها لا يحيدون عنها ولذا فليس من المبالغة أن نقول إنه كان – كغيره – طريقا سلكته العربية منذ نشأتها لنموها واتساعها.

* * *